الهجـرة غير الشّـرعية ـ أسبابها وأثارها على الأمن القومـي الليبي

د. وجـــدي محمَد بقبق ـ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – جنزور

المُقدّمـــــــة :

تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهــرة دولية ، لازدياد وتيرتها بالمجتمع الدولي في الآونة الأخــيرة ، وخاصة بين الدول المطلة على البحر المتوسط ، فهذه الظاهرة تتم الآن على نطاق أوسع بكثير مما كان يحدث في الماضي ، وأصبحت تتعدى كل الحدود الوطنية والإقليمية، وتشمل فئات متفاوتة ومتباينة من الناس من كل الأعمار والأعراف والمستويات الثقافية والاقتصادية.

إن تنامــي ظاهــرة الهجرة غير الشرعيــة وتزايدها، يشكّل تحدياً كبيراً وخطيراً على أمن واستقرار وتنمية المنطقة كلها، ويوفر نوعاً من عدم الاستقرار السياسي، وتسبب سوء العلاقات بين الدول، ونظراً لأن هذه الظاهرة أخذت أبعاداً جديدة ، وأدت إلى انعكاسات خطيرة، فتكوّنت شبكات معقّدة منظمة تقوم بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وهي تحاول الهروب من قبضة العدالة ، مما انعكس سلباً على الأمن القومي الليبي.

لذلك يتوجب على الليبيين جميعاً حكومة وشعباً أن يحاربــوا هذه الظاهرة حتى لا تتزايد المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالمجتمع الليبي وتزيد من معاناة الشعب وتجعل البلاد مرتعاً للجماعات الإرهابية التي تتخذ من الهجرة غير الشرعية وسيلة رئيسة وأحد وسائلها لتنفيذ مخططاتها الإرهابية وغير القانونية وغير الإنسانية، ومن هذا المنطلق، نناقش المحاور التالية:

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية (المفهوم – الأسباب – الانعكاسات) ، والمحور الثاني :الأمن القومي الليبي ، والمحور الثالث : دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، أما عن الإطار العام للبحث، فيتناول التالي:

مشكلة البحث :

إن مشــكلة الهجرة غير الشرعية تــبرز كمشكلة دولية معاصرة ، فهي تعود إلى الركود الاقتصادي الذي يشهده العالم وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية وازدياد المشاعر المعادية للمهاجرين بالدول الغربية ، مما حذا بالدّول المتقدمة على مساعدة الدول النامية المصدرة للهجرة في سبيل تحقيق التنمية والاستقرار السياسي

حتى يمكن الحدّ من تدفــق المهاجرين غير الشرعيين ، وإذا لم تُقـدّم الدول المساعدات إلى الدول النامية فإن المهاجرين سيستمرون في التدفق إلى البلدان المستقبلة لهم ، ولتوفير اليد العاملة اللازمة لإعادة البناء[1].

عليه تكمن مشكلة البحث في حجم المخاطر التي تهدد الأمن القومي الليبي من خلال تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى خارج أوطانهم الرئيسة من منافذها البرية والبحرية والجوية المترامية الأطــراف وصعوبة السيطرة عليها أمنياً ، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعــة الأمن والاستقرار السياسي والصحي للدولة المستقبلة لهم.

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية رئيسة ، وهــي : إن الهجرة غير الشرعية تشكل تحدياً كبيراً وخطيراً على الأمن القومي الليبي وتوفر نوعاً من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتسبب هذه الظاهرة سوء العلاقات بين الدول نتيجة لتعامل الدولة المستقبلــة للمهاجر غير الشرعي بطريقــة قاسيــة جداً غير لائقة بإنسانيته.

أهداف البحث :

التعرف على أبرز المخاطر التي تهدد الأمن القومي الليبي نتيجة لدخول المهاجرين بطريقة غير شرعية، وما يترتب على هذه الظاهرة من عواقب وخيمة، تنعكس على الدولة المستقبلة للمهاجر من جميع النواحي الأمنية، والصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتؤثر على العلاقات بين الدول، فعبور المهاجر عبر الحدود بدون أوراق ثبوتية قد يوثر على أمن الدولة المهاجر إليها، وقد تضع الدولة المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، في مواقف حرجة مع الدولة الوطنية للمهاجر من المنظور السياسي الأمني.

أهمية البحث :

تكتسب أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي، نتيجة لتدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة غير شرعية عبر المنافذ المخصصة للعبور، وما يشكله المهاجر من خطر أمني وصحي للبلد المستقبلة لهم، مما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ووسيلة لتهديد الاستقرار داخل البلاد .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يختص بوصف الظاهرة وتفسير متغيراتها.

مفاهيم البحث ومصطلحاته :

أـ **مفهوم الهجرة غير الشرعيـــة** : إن الهجرة شكل من أشكال الانتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعي مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة[2].

ب ـ **مفهوم الأمـــــن** : يعني هذا المفهوم السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها، بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر في كل مكان وزمان، من هنا أصبح الأمن المطلب الأول لكل الكائنات الحية، فالشعور بالأمن يمنح الفرد القدرة على مواجهة متطلبات حياته ، وحماية طريقة وأسلوب هذه الحياة بصورة شاملة[3].

ج ـ **مفهوم الأمـــن القومـــي** : بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في لحاضر والمستقبل [4].

د ـ **مفهوم الأمـــن القومي الليبـــي** : لقد تم تجاوز الأسس الأولية المتعارف عليها في مفهوم الأمن القومي عموماً، ومنها ضمان سلامة الدولة وحدودها ومواطنيها، إلا أنه يأتي في مرتبة تالية بالضرورة كأمن إقليمي، فكل دولة في العالم تحافظ على أمنا القومي تضع مصلحتها القومية فوق كل اعتبار[5].

المحور الأول ـ الهجرة غير الشرعية(المفهوم – الأسباب – الانعكاسات):

إن الهجرات البشرية كانت ولا تزال تؤلف واحدة من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ نشأته الأولى ، ولهذا استرعت انتباه المتخصصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية ـ الأنثربولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والسياسة ، والقانون- ونظراً لما نشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه ، والمجتمع الذي انتهت إليه على السواء .

ويمكن القول إنه لا يوجد تعريف محدد للهجرة فهي تختلف من مكان إلى آخـــر ومن زمن إلى آخر ومن نوع إلى آخر، ويعود الاختلاف بين العلماء حول مفهوم الهجرة إلى الناحية التي ينظر ليها كل في مجال اختصاصه.

تعريف الهجرة لغة :

إن كلمة هجـــرة جاءت في اللغة العربية من الهجر ضد الوصل ، والاسم الهجر أو المهاجر من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، والتهاجر التقاطع [6]، وتعرّف الهجرة في لسان العرب لابن منظور الخروج من أرض إلى أرض، وقد ورد مفهوم الهجرة في عديد المعاجم ، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في المعجم الديمغرافي

الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها : شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي ، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول، أو المكان المقصود، ويتبع تبدل في محل الإقامة [7].

ولقد ورد مصطلـــح الهجرة في القرآن الكريم ، حيث قال الله - تعالى - في سورة النساء (**وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا**)[8]، وقال – أيضا- : (**قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا**) [9] ، كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ : " **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ** "[10] .

تُعـــرّف الهجـــرة اصطلاحاً بأنها : النقلة الدائمة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً، ولكن هذا التعريف يفتقر إلى الدقة والوضوح فيما يتعلق بالبعد الزماني المتمثل في كلمة دائم ، والبعد المكاني المتمثل في عبارة بعداً كافياً [11].

أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن : كل حركة من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة[12].

وتعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها : ظاهـــرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أي : ينتـــج هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة[13].

وتعرف الهجرة بأنها : التحرك تحت ظـــروف أساسية ورئيسة تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن ، والاستقرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية ، والاجتماعية والثقافية، والسياسية [14]، وعرفها الدكتور فتحي أبو عيانة : بوصفها انتقال الإنسان من وطنه وبيئته إلى موطن أو بيئة أخرى، بغرض الارتزاق أو كسب العيش أو أي سبب آخر [15].

في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محله أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى أخرى عبر الحدود

السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية(16) .

ويرى الباحث أن الهجرة قد يقصد بها : دخول المواطنين وخروجهم ، لا بقصد أداء عمل محدد لمدة قصيرة ، أو بقصد الدراسة أو السياحة ، ولكن عبور الحدود في سبيل الاستيطان أو الاستقرار، ولو إلى حين في بلد آخر، وإلا صارت مجرد رحيل و هجرة مفتوحة.، وهي بهذا المفهوم تنص على الهجرة الدائمة.

ويذهب المختصون في تحليل ظاهرة الهجرة إلى أن الهجرة تُعد عاملاً من عوامل المواءمة بين الإنسان وموارد الثروة التي تحيط به ، فإذا ما شحت أو نضبت هاجر إلى منطقة أخرى ، حيث الفرص الأفضل للعيش وعلى أساس هذه البديهية انتشر الإنسان في جميع المجتمعات الإنسانية، وانتشرت معه الحضارات والمدنيات، فاستقرار الشق الاقتصادي وتلبية للحاجات الأساسية عامل فاعل في تحقيق استقرار السكان (17)، وأما اختلال واضطراب التوازن الاقتصادي والبيئي فيشكل دافعاً للبحث عن بيئة أخرى تشبع تلك الحاجات.

الرؤية القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعيـــــة :

يطلق مصطلح (الهجرة غير الشرعية) على نمـــط معين من الهجرة الدولية ، لأنها تكون مخالفة لقوانين الدولة المستقبلة لها، سواء من حيث طريقة الدخول أو الإقامة ، لأن قوانين الدول المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم تشترط أن يتم دخول الأجنبي إلى إقليم الدولة عبر المنافذ الرسمية المخصصة، لذلك حتى تتمكن الدولة من مراقبة الداخلين إلى إقليمها ومدى استيفائهم للشروط المنصوص عليها في القوانين المنظمة لخول الأجانب وإقامتهم، كما أن التشريعات الوطنية للدول تحدد شروط منح مختلف أنواع التأشيرات للأجانب والمدد القانونية المسموح بها للإقامة طبقاً لنوع تأشيرة الدخول، وفي حالة مخالفة الأجنبي لهذه الشروط يعتبر بقاؤه في إقليم الدولة غير شرعي لمخالفته شروط الإقامة(18).

الرؤيـــة السياسية لظاهـــرة الهجرة غير الشرعية :

ومن المعروف أن النظام السياسي لأي دولة له دوّر هامّ وأساسي في استقرار الدولة ، خاصة عندما يقوم على مبادئ وقوانين تحفظ لكل الأفـراد حرياتهم وحقوقهم واجباتهم ويكون هذا النظام مبني على أساس العدل والمساواة بين الأفراد، وكلما استقرت الدولة وشعر أفرادها بالاطمئنان زاد ولائهم للوطن ، وأسهموا في استقراره، وعدم وجود الاستقرار يعني مغادرة هذا الوطن .

فالهجرة إما أن تكون هجرة داخلية كالانتقال من مكان لآخر ضمن حدود الدولة الواحدة ، أو تكون هجرة خارجية كعبور الحدود الوطنية لدولة أخرى لأي سبب من الأسباب بدون أوراق ثبوتية ، وهذا النوع الأخير من الهجرة قد يؤثر على أمن الدولة المهاجر إليها ، ويضع الدولة المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين في مواقف حرجة مع الدولة الوطنية للمهاجر من المنظور السياسي الأمني ، وبالتالي ستؤدي إلى تأزم العلاقات الدبلوماسية بين عدة دول الدولة المرسلة للهجرة ، دول العبور، ودول الاستقرار، لذلك ينظر للمهاجر غير الشرعي أنه إنسان متهم سياسياً لزعزعة أمن الدول المذكورة أعلاه ، الأمر الذي يؤدّي إلى حده ومحاربة تصرفاته بطرق غير لائقة بإنسانية ، علماً بأن معظم المهاجرين يُدركون بمخاطر هذه الهجرة ونتائجها، ولكن واقع ظروفهم القاسية تُدفعهم إلى المخاطرة أملاً بفرصة عمل معيشية كريمة حسب اعتقادهم ؛ لأنهم لم يجدوها في دولهم [19] .

أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها :

إن أسباب ودوافع الهجرة نحو الخارج قد تكون نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل ، لأنها تتمثل في عوامل الطرد من جهة، وعوامل جاذبة من جهة أخرى تدفع بالمهاجرين نحو الداخل ، وتلك القوى تتشكل بدورها من مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسي ، والاجتماعية، فينتج عنها قيام المهاجر باتخاذ قراره بالهجرة ، حيث تكمن عوامل الطرد في عدم الرضا النفسي للمهاجر عن المكان الذي يعيش فيه ، وأما عوامل الجذب قد تكمن في الإغراءات لمناطق أخرى أكثر جاذبية تدفعه إلى الهجرة إليها[20]، ويمكن بصفة عامة إرجاع الهجرة غير الشرعية للأسباب الآتية:

أ- الأسباب الاقتصادية : يُعد العامل الاقتصادي من أهم الأسباب المؤدية إلى الهجرة من خلال اتساع الهوة الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع ، وزيادة الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء الفقراء، وبين الأرياف والمدن، هذه المعطيات شكلت بيئة للإنسان لترك وطنه والهجرة بشكل مشروع أو غير مشروع لمكان آخر يجد فيه فرصة للعمل ولقمة العيش الكريم ، وتعتبر البطالة إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه العالم ، وتسهم بقدر كبير جداً في زيادة معدلات الهجرة العالمية ، فالبطالة هي الوضع الذي يبحث فيه الشخص عن عمل ولا يجده والبطالة في العادة تكون إجبارية ولا يختارها الشخص بمحض إرادته ، وهي السبب المباشر لكثير من المشكلات الاجتماعية في المجتمع وفي مقدمتها الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبسبب قوة الطبيعة ، وظروف الحياة الاقتصادية الصعبة ، وعجز الإنسان عن الصمود في وجه هذه القوى ، وعدم قدرته على التحكم فيها، لم يبق أمامه سوى

الهروب والنزوح عن موطنه، من خلال ارتياده لمناطق جديدة وعمران الأرض، وظهور المجتمع والثقافات الإنسانية المختلفة[21]. كما أن رغبة المرء في تحسين مركزة من الناحية الاقتصادية، أي : البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة ، وقليلاً ما نجد من الجماعات أو الأفراد شعورهم بالرضا عن مراكزهم الاقتصادي في بلدهم الأصلي.

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيس وراء الهجرة ، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة وأوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي ، فالعامل الاقتصادي يؤدي دوراً رئيساً في الحركات البشرية وهجرة السكان، فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان بالهجرة، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية[22].

ب- الأســـــباب السياسية: عدم الاستقرار في أغلب الدول الفقيرة بسبب الخلافات السياسية القائمة سواء داخل الدولة نفسها ، أو خلافات مع الدول المجاورة لها ، ويمنع عدم الاستقرار السياسي المسؤولين في بعض الأحيان من القيام بالدور القيادي الذي كان يجب عليهم أن يقوموا به في عملية التنمية ، وهذا يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي ، ومن ثم على سوق العمل ، وبالتالي تبدأ مراحل التفكير بالهجرة بحثاً عن عمل في مكان آمن ، ومستقر، بغض النظر إلى المردود المادي ونوع الوظيفة وشكل الهجرة[23].

إن بالاضطراب والاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص، بحيث يُعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية سبب رئيس للظاهرة حيث يقصد المهاجرين السريون المناطق الأكثر أماناً، ومن بعد ذلك يطلبون ما يُعرف باللجوء السياسي ، ولعل من الأمثلة في ذلك ما يحدث خاصة في دول القرن الإفريقي من حروب ونزاعات (إثيوبيا، الصومال...الخ) ودول الشرق الأوسط مثل : سوريا والعراق وفلسطين.

ج- الأسباب الاجتماعيـــــة : ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية، سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماع، أو بحثاً عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة، سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس يتم خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة، وهكذا تصبح

الأوضاع الاجتماعيــة إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية، مما يؤدي إلى انتشـــار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتهـــا غير المشروعة[24].

ومن العوامل الاجتماعية المحفزة للهجرة غير الشرعية مما يلي :

1- صور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، وفيها يتنافى في إبراز مظاهـــر الغنى مثل: السيارة والهدايا من جهة، وما تغذيه وسائل الإعلام المرئية من جهة أخرى، مما يمكن الفرد من العيش في عالم سحري يزرع فيه الرغبة في الهجرة.

2- الغرب الجغرافي بين سواحل وشواطئ ضفتي المتوسط .

3- هناك عوامل محفزة أخرى مصدرها دول الاستقبال، والمتمثلة في التعاون بين الشبكات التي تراعي الهجرة غير الشرعية وبين رجال غفر السواحل لدول الاستقبال، لما تدر عليها من أرباح طائلة.

4- إن بعض الدول الأوروبية منح المهاجرين غير الشرعيين حق الإقامة وتصاريح للعمل، مثل اسبانيا، أمر الذي أدى لضخ عائداً كبيراً إلى الخزانة الاسبانية وذلك بخروج العامل من قطاع العمل المستغل (الأسود) غير مدفوع الضرائب إلى العمل الشرعي الملزم بدفع الضرائب، كما هو متبع في قوانين العمل، وهذا العفو الصادر من الحكومة الاسبانية يثير الاهتمام لدى من يفكر بالهجرة عسى أن يظفر بعفو مماثل.

5- قد يؤدّي ازدياد عدد الكثافة السكانية في بعض الدول إلى اندلاع أعمال عنف وانتشار الأمراض الفتاكة، أو التراجع العام للظروف المعيشية، فيضطر بعض السكان للانتقال إلى أماكن أخرى أوسع مساحة واو بطريقة غير مشروعة[25].

المحور الثانـــي - الأمن القومي الليبـي :

لقد تغير المفهوم التقليدي لأمن الدولة والذي كان مرتبطاً بحماية الحدود في العصور الوسطى ليصبح محكوماً بعاملي الجغرافيا المكان ، وهو محور الموقع والتاريخ الزمان وهو محور الحدث ، فالأمن القومي ليس حماية حدود الدولة وضمان سلامة أرضيها فقط، وإنما يدخل في طبيعة الاستقرار السياسي، محكوماً بأبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية لها تأثيرها، لذلك أصبحت قضية الأمن متشابكة وتتطلب مجموعة من العوامل لتحقيق السلامة الوطنية والاستقرار الكامل والاستقرار يختلف عن السكون، فقد يكون ساكناً، بينما الأمن في اشد مراحل تعرضه للمخاطر من الداخل والخارج، خاصة وأننا نعيش في عالم لم تعد فيه الدول جزراً منعزلة بسبب العولمة

وثورة المعلومات والمعرفة، فأصبح التأثير متبادلين بين كل الدول مما يجعل أمنها الوطني مترابطاً.

مفهوم الأمـــن :

يُعد الأمن مطلباً إنسانيا لما لهذا اللفظ من مستويات عدة سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي الداخلي، وحتى على مستوى النظام الدولي .

وإذا عدنا لكلمة الأمن نجدها ارتبطت بالفرد ، لتعني ضمان حريته واستقراره، فالأمن يعكس حالة التحرر من الخوف والقلق ، وبالتالي فإن هدف الأمن بمعناه الواسع هو حماية طريقة حياة الإنسان بكل جوانبها وبالنسبة للدول والأمم فقد كانت منذ القدم ترى في الأمن مسألة حياة أو موت، فهو هدف سعت باستمرار لتحقيق والمحافظة عليه[26]، وجاء في مختار القاموس : أن الأمن ضد الخوف ، أمن، أمناً وأماناً، وأمنه : فهو أمن وأمين ، ورجل أمنـــــه: يأمنه كلّ أحد في كل شيء ، والأمن، المستجير ليأمن على نفسه وآمن به: صدقه[27] ، قد جاء في لسان العرب أمن، الأمان ، والأمانة

مفهوم الأمن في الدين الإسلامي :

لعلّ أدق مفهوم للأمن ما جاء في القرآن الكريم **(وضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَـــةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الجُوعِ والْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)** [28] ، وقوله – تعالى- : **(الَذِينَ آمَنُوا ولَمْ يَلْبِسُوا إيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وهُم مُّهْتَدُونَ)**[29] وقوله - تعالى- : **(وعَدَ اللَّهُ الَذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ولَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَذِي ارْتَضَى لَهُمْ ولَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ومَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ)**[30]، وقوله - تعالى- : **(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)**[31].

وهكذا نلاحظ أن- الأمن في المفهوم القرآني ارتبط ببعدي المكان والزمان، وباعتباره حاجة تأتي بعد الحاجة البيولوجية الجوع، ولقد منّ الله عليهم مرات آخر، بأن جعل الله دخول البني - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه إلى مكة وهم أمنون دليل على صدف وعد الله لرسوله، فقال – تعالى- : **(لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ومُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ)**[32] ، وقد تناغمت السنة النبوية الشريفة مع هذا النسق القرآني حيث قَالَ رَسُولُ اللهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : **" مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ**

الدُّنْيَا " فرتب الحاجات الصحة أولا ، والأمن ثانياً ، والطعام والشراب ثالثاً، وهذه هي الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع .

مفهوم الأمـــن القومـــي :

هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية، كما يرى أن الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن والاستقرار، لما له من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي[33] ، وأشار (الصويغ) إلى أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار[34] ، ويرى علي الدين هلال أن الأمن القومي يعني :" تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية[35].

ويرى الباحث أن هذا التعريف يتفق مع التعريف السابق في تأكيد على المفهوم الشامل للأمن القومي من خلال ضرورة المحافظة على أمن واستقرار الدولة من المخاطر التي قد تتعرض لها، مشيراً إلى أن هذه المخاطر قد تأتي من خارج الدولة، أي من البيئة الخارجية، وقد تأتي نتيجة الأزمات التي تظهر في البيئة الداخلية كالحروب الأهلية والفقر وتفاهم البطالة والمجاعة، فهذه وغيرها لا تقل في نتائجها عن مخاطر البيئة الخارجية.

فنظر بعض المختصين للأمن القومي من زاوية المستهدف بحمايته ، فرأوا أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن، والأمن الوطني، وبالتالي هو الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداد الحاليين أو المحتملين[36] ، ويعتقد بعضهم أن الأمن القومي لدولة أو أمه ما يرتبط كلياً لقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر، عن هذه القوة أو القدرة ليست وحدها التي تحمي الأمن، فالأمن القومي يحتاج أيضا إلى قدرات سياسية واقتصادية وعلمية، إن القدرة العسكرية هي جزء من كل، فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية، إن انتهاك الحقوق والحريات، وغياب المبادئ الديمقراطية، وشدة الظلم الاجتماعي والاستئثار بالحكم، تؤدي في كثير من الأحيان، إلى تعريض أمن الدولة للخطر، وبما أن العلاقة بين الأمن

الداخلي والأمن الخارجي علاقة جدلية، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلي أحيانا عن حدوث تدخل خارجي من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة[37].

التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي يحددها الباحث في النقاط التاليـــة :

1- الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.
2- عدم وجود استقرار سياسي نظراً لهشاشة الأوضاع الأمنية .
3- ضعف المؤسسات الأمنية التي تعنى بالأمن القومي الليبي.
4- عدم وجود ثقافة أمنية.
5- عدم تنفيذ خطط واستراتيجيات للأمن القومي الليبي بشكل دقيق.
6- تهريب السلاح والوقود والممنوعات عبر الحدود.
7- الاتجار بالبشر عن طريق الهجرة غير الشرعية.
8- التشظي السياسي وعدم التوافق على خارطة طريق.
9- التدخل الأجنبي في الشأن الليبي.
10- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة مما يسبب فراغ سكاني في بعض المناطق.
11- النزعة القبلية والنزاعات المستمرة بين المجموعات العسكرية.

البيئة الأمنية للأمن القومي الليبي :

إن دولة بحجم ليبيا في حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة وفاعلة تكفي للدفاع عن مساحتها الكبيرة وحدودها الطويلة التي تجاوز ست دولة، والتي يفوق طولها الأربعة آلاف كيلومتر، إضافة إلى قرابة الألفي كيلومتر من الحدود البحرية، وليبيا كذلك في حاجة إلى المؤسسات الأمنية الأخرى كالشرطة التي تحافظ على الأمن والاستقرار الداخلي للدولة. لقد كانت ليبيا ملزمة ببناء هذه المؤسسات العسكرية والأمنية للحفاظ على أمنها القومي، غير أنها في المقابل كانت ملزمة أيضا بتحديد دور هذه المؤسسة وتقنيته حتى لا يتجاوز مهامه المناطة به، الكثير من دول العالم النامية واجعت تحديات كثيرة مصدرها مؤسساتها العسكرية، فقد فتكت الكثير من الانقلابات العسكرية في السابق بأمن واستقرار دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وبشكل نادر في أوروبا[38].

المحور الثالث - دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي :

تُعد ليبيا من أهم دول العبور من بلدان شمال إفريقيا وهي يفضلها أغلب المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأسباب عدة أهمها الموقع الجغرافي الذي تتمتع به ليبيا[39] ، ويأتي المهاجرون غير الشرعيين إلى ليبيا عبر الصحراء الكبرى للاستقرار المؤقت في ليبيا، ثم مواصلة الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط إلى أوروبا، ويساعد على هذه الظاهرة إلى ليبيا حدود ليبيا الواسعة الصحراوية والبحرية التي تبلغ أكثر من ستة آلاف كيلومتر، وتشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية وأمنية لليبيا، وبالوقت نفسه تشكل مشكلة اجتماعية وسياسية وأمنية لدول أوروبا جراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون من السواحل الليبية ويصلون خصوصاً على جزيرة لامبيدوزا ، فليبيا تعتبر المدخل الطبيعي للوصول إلى قلب القارة الإفريقية والعكس نحو أوروبا ، فهي تتوسط القسم الشمالي لإفريقيا ، وتعتبر البوابة الرئيسة لإفريقيا نحو أوروبا بالنسبة لدول جنوب الصحراء من خلال موقعها على البحر المتوسط، وبالتالي فالصحراء هي من الأماكن التي تحدث فيها عملية تسريب المهاجرين الأفارقة إلى ليبيا، فهي تؤثر سلباً على المهاجرين الذين يسلكونها بطرق وإجراءات غير شرعية[40].

تنامـــي ظاهـــرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا : تشمل الهجرة إلى ليبيا هم العمالة الوافدة وهي في الغالب هجرة مؤقتة وهجرة غير الشرعية، تتم في أغلبها بطرق التسلل وغرضها الأساسي هو الإقامة المؤقتة تمهيداً للهجرة إلى أوروبا، وهذا الصنف الأخير ازداد بشكل كبير في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، وتتمثل أساسا في الهجرة الإفريقية من جنوب الصحراء عبر ليبيا إلى إيطاليا[41] .

والهجرة غير الشرعية لا ترتبط باحتياجات سوق العمل الداخلي للدولة الليبية، وإنما تخضع لعوامل خارجية خاصة بدون المنشأ ولا يملك دولة المقصد أو العبور في هذه الحالة سوى مكافحة هذا النوع من الهجرة بالوسائل الضبطية منها (الإجراءات الرسمية، الأبعاد بكل أنواعه، تشديد الرقابة على الحدود الوطنية)، ولهذا تكون هذه الإجراءات رغم قانونيتها إلا أنها قد تحمل الكثير من المآسي وتصل إلى حد المعاملة إلا إنسانية اتجاه المهاجرين غير الشرعيين. عند الوصول إلى داخل الأراضي الليبية عبر منافذها يكون مصيرهم أما الوقوع في يد حرس الحدود الليبية فيتم حجزهم طويلاً أو وقوعهم في أيدي شبكات تهريب المهجرين عبر البحر المتوسط إلى جنوب إيطاليا، في حينما يقعون في يد السلطات الليبية سواء كانوا يحاولون عبور الحدود أو أثناء حملة ما في

إحدى المدن، فإن السلطات الليبية، وقتها تقوم بالاتصال بسفاراتهم لتحديد هوياتهم وجنسياتهم، وغالباً ما يشكوا المسؤولين الليبيين من بطء إجراءات الر بعض السفارات، ما يؤدي إلى إطالة فترة الحجز، هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين [42]. فإذا لم يقعوا في أيدي حراس الحدود الليبية أو في يد شبكات التهريب قد تبدأ مرحلة الاستقرار المؤقت، وخلال هذه الفترة يعيش المهاجر حياة صعبة لأنه مضطر بأن يقبل بأي عمل، ويسكن في أماكن غير لائقة كالورش والمخازن مقابل العمل فيها أو في المباني والمرافق التي لا تتوافر فيها شروط السكن الصحي، وقد يعمل بعض المهاجرون المؤقتين في الزراعة أو رعي الحيوانات للبعد عن أنظار سلطات الأمن والتفتيش حتى يستطيعوا أن يحصلوا على المال الكافي للسفر ثم يتجه نحو شبكات التهريب، وما أن يصل العدد المطلوب لدى المهرب يقوم بنقل هؤلاء الأشخاص من مكان الإقامة إلى الشواطئ، ومن ثم نقلهم من الشاطئ بواسطة قوارب صغيرة وسريعة إلى القوارب الكبيرة وأحياناً يتم نقلهم بواسطة القوارب الصغيرة مباشرة، وقد يصل عددهم إلى ثلاثون شخصاً في كل قارب صغير، أو أكثر من (80) شخصاً في القوارب الكبيرة، وبالتالي قد يتعرض هؤلاء المهاجرون إلى حوادث الفرق في أعماق البحر المتوسط[43]

التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي : قد تكون من أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا العوامل الاقتصادية للدول المصدرة للمهاجرين وفي مقدمتها (مصر- السودان- تشاد- النيجر- مالي...) إلى جانب دول المغرب العربي، أو قد تكون عدم الاستقرار الداخلي في بعض الدول مثل (الصومال- إقليم دارفور) كما قد تكون هدف هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا من أجل عبورها إلى أوروبا، وقد تتم عن طريق شبكات تهريب المهاجرين بالدول المصدرة التي لها امتدادات داخل الأراضي الليبية، ويمكن تفسير عدم رغبة هؤلاء المهاجرين في اتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالدخول من المنافذ الرسمية والحصول على تأشيرة الدخول أو الإقامة للتشريعات النافذة، بأن هدفهم هو اتخاذها بلد عبور باتجاه أوروبا [44]، وأرى بأن هذه الطريقة أو الظاهرة غير الشرعية تؤثر بدورها سلباً على الأمن القومي الليبي، لما لها من تداعيات أخرى.

الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا - الوضع الراهـــن : استهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد الأقطار العربية، بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنّها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة حيث كانت الرسالة واضحة، إن الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية، ولذلك سرعان ما انتقلت

الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلا بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين، انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا[45].

إن هذا الوضع وهذه المسؤولية تتطلب من ليبيا أن تتحمل مسؤوليتها تجاه قضية الهجرة ، فبناء دولة المؤسسات والقانون واحترام حقوق الإنسان وكرامته وإقامة نظام حكم دستوري ديمقراطي يضمن للجميع حياة كريمة يسودها العدالة والمساواة والديمقراطية[46].

وما يمكن أن تقوم به ليبيا في الوضع الراهن هو المطالبة بتنظيم عملية الهجرة بالتنسيق الكامل مع البلدان المصدرة للهجرة ، وذلك بتحديد القطاعات ومدى حاجاتها من المهاجرين وتنظيـم ظروف استقبالهم وضمان حقوقهم الكاملة، وكذلك عدم جعلهم لا يشعرون بأي تمييز أو أي ممارسة عنصرية، فمثل هذا التنظيم وحده كفيل بالقضاء على هذه الظاهرة غير الشرعية، ويضع حداً لما يشعر به المهاجـرون من حالات اضطهـاد.

فليبيا عالجت الهجرة غير الشرعية من خلال المعالجة الأمنية التي خفضت نسبياً من أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا ، وأحبطت الآلاف من الحالات المهاجرة سـراً إلى أوروبا، إلا أنها لم تحل الإشكالية حلاً نهائياً ، بل زادت المشكلة حجماً واتساعاً ، وخاصة بعد الأحداث التي حدثت في ليبيا بعد 17 فبراير، حيث زاد عدد المهاجرين إلى أوروبا ولم تستطع أوروبا إيقاف قوارب الموت في صفوف المهاجرين، كما أن زيادة حجم الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا في الوقت الراهن يؤدي إلى تحول أوروبا إلى منطقة استقرار للمهاجرين الأفارقة ، كما أن التعاون الأوروبي الإفريقي بما في ذلك التعاون المغاربي الأوروبي لم يؤدِ إلى نتائج فعالة لإيقاف الهجرة غير الشرعية حتى الآن أو إعطاء للبعد الأمني مساحة أوسع من الاهتمام[47].

ومن خلال ذلك يجب النظر في الهجرة ككل، ويتطلب الأمر أهمية تفعيل كل الجهود المبذولة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وهذا يتطلب إرادة سياسية لتفهم المشكلة في إطارها الثقافي، وبناء مجتمع السلام والتنمية البشرية وتكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات.

الجهود الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إن عملية الهجرة غير الشرعية عملية في غاية الخطورة ، يتم الترتيب لها من قبل عصابات التهريب في الغالب، وهذه الرحلة غير مأمونة المخاطر، يتعرض خلالها المهاجرون للموت في أوقات كثيرة، فالمراكب التي يتم نقلهم من خلالها هي من النوع

المتهالكة في الغالب، وتفتقد لأي نوع من احتياطات الأمن ، كل ذلك من أجل الانتقال لمعيشة حياة أفضل على الشاطئ الآخر من المتوسط ، وهذه الهجرات زادت مؤخراً، وتصاعدت حدة الأصوات الداعية إلى مواجهتها والحد منها للآثار الخطيرة المترتبة عليها سواء بالنسبة للبلدان التي تقصدها هذه النوعية من الهجرات، أو بالنسبة حتى للبلدان أو الأشخاص الذين يقومون لهذا النوع من الهجرة غير الشرعية .

ليبيا محطة عبور أو بلد للإقامة المؤقت إلى حين توفر الإمكانيات المادية أو توفر الظروف المناسبة للهجرة غير الشرعية وتحديد حجمها وأهم أسبابها ، ومعرفة آثارها على الأمن القومي الليبي ، وبالتأكيد على وجود قاعدة بيانات علمية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية لتوظيفها في مختلف أغراض التخطيط ورسم السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية للمحافظة على الأمن القومي الليبي [48]، فالسياسة العامة الليبية هي إحدى الطرق التي يفترض أن يسلكها المشرع لسن القوانين التي من شأنها أن تحد من حرية الهجرة غير الشرعية من خلال اتخاذ تدابير أمنية وقائية من أجل الوصول إلى أفضل الأهداف [49] ، وسياسة ليبيا للحد من الهجرة غير الشرعية مرتبط بحقها في البقاء أن تفرض على الأجانب القادمين إليها ما تراه ضرورياً من الإجراءات لضمان سلامتها، وتمنع دخول من يكون خطراً على الأمن القومي الليبي ، أو من يكون مصاباً بمرض معدٍ أو من يكون محكوماً عليه في جريمة مثلاً، ويجدر التنويه إلى أن القيود الخاصة بالهجرة التي فرضت في معظم الدول أدت إلى انتشار حركة الهجرة غير القانونية كتلك التي تتم فيها بين الأقطار العربية وإلى الدول الأجنبية[50].

الخاتمـــــــة :

ـ إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية شائكة ومعقدة من حيث أسبابها وآثارها على مختلف الأطراف ، ويخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم ، وذلك من أجل تحقيـــق مستوى معيشي أفضل ، والهروب من الفقر الذي يطاردهم في بلادهم.

ـ تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة غير شرعية خارج عن القانون، وخارج المنافذ المخصصة للعبور، فالهجرة تشكل عبئاً على دول العبور، كالذي تشكله على دول الوصول، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار السياسي للدولة المستقبلة لهم ، ويشكل خطراً على أمنها القومي والسياسي .

ـ آلاف من العناصر الذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن والوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها تكون وسيلة يمكن توظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية يدفع بالعلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر والاحتقان، إضافة إلى أن

الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني قد تثير الكثير من ردود الأفعال من قبل دول المصدر

ـ ضعف الإمكانيات والأدوات التي تسخر للتعامل مع هذه الظاهرة يشكل خطراً على دول الاستقبال وانتشارا لعصابات التهريب .

عدم قدرة السلطات المختصة على ضبط الهجرة يعتبر قصوراً أو تهاوناً في مواجهة هذه الجماعات حافزاً لنمو هذه الظاهرة واستفحالها

الهوامـــــــــش :

(1) محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية:

2006/hffp://www/aljazeera@.nef

2006/hffp://www/sovfhononline/org

(2) الأمم المتحدة المعجم الديموجرافي المتعدد للغات، ترجمة عبد النعم الشافي، عبد الكريم الباقي، بيروت، سنة 1977م، ص89.

(3) عطاء محمد زهرة، في الأمن القومي العربي، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، سنة 1999م)، ص32.

(4) أمين هويدي، في السياسة والأمن، ط1، (بيروت: معهد الإنماء العربي، سنة 1982م) ص40 .

(5) أ.د. البشير على الكوت، مقدمة في الأمن القومي الليبي، ط1 (دار الكتب الوطنية بنغازي: المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، سنة 2023) ص ص 57-58.

(6) الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (القاهرة: دار الحديث، سنة 2003) ص ص 368-369.

(7) عبد الله عبد الغني غانم، المهاجر المصري دراسة سوسيو انثوبولوجية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، سنة 1990) ص ص 16، 17.

(8) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 100.

(9) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 97.

(10) ـ رواه البخاري في صحيحه ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، 1422هـ باب : بدء الوحي ، رقم الحديث : 1، الشيخ علي مفتاح الشويطر، من أحاديث رسول الله ρ، ط1، (طرابلس- ليبيا: دار رباح، سنة 2007) ص5

(11) علي عبد الرزاق، علم الاجتماع السكاني، (بيروت: دار المعرفة، سنة1993) ص207.

(12) علي عبد الرزاق جلبي، علم السكان، مرجع سابق، ص207.

(13) صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأمم المتحدة نيويورك، مجلة القضايا السكانية، سنة 1996، ص23.

(14) الأمم المتحدة، المعجم الديموجرافي المتعدد للغات، مرجع سابق، ص89.

(15) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ط3 (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1986) ص288.

(16) صالح خليل الصقور، الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن حالة تطبيقية (الأردن: دار وهران، سنة 2002) ص25.

(17) علي معمر عبد المؤمن، التكيف الاجتماعي للمهاجرين في المجتمع الليبي، ط1(ليبيا- طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، سنة 2006) ص ص 42 ، 43.

(18) عادل أحمد الطائي، القانون الدولي العام، التعريف، المصادر الأشخاص، ط1 (عمان: دار الثقافة للنشر، سنة 2009) ص26.

(19) برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي، دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص 22.

(20) إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة العربية، المشاكل- الآثار- السياسات، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1891) ، ص191.

(21) أحمد أبو زيد، بحث الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، سنة 1986م) ص ص 3-4.

(22) يسري الجوهري، جغرافية السكان، ط3 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990م) ص180.

(23) باقي سلمان النجار، بحث الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنقطة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، سنة 11986م، ص34.

(24) حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة « الضرورة والحاجة » منشورات مركز للإعلام الأمني، موقع وزارة الداخلية، المنامة- البحرين تاريخ النشر 23 ديسمبر 2014، ص4.

(25) فرج أبو القاسم زهمول، رسالة ماجستير، بعنوان « الحقوق الإنسانية للمهاجرين في دول اتحاد الأوروبي » طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، سنة 2005م) ص50.

(26) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، (القاهرة: دار الموقف العربي، سنة 1993) ص 22

(27) الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، (ليبيا: الدار العربية للكتاب، سنة 1984) ص30-31.

(28) سورة النحل، الآية (112).

(29) سورة الأنعام، الآية (82).

(30) سورة النور، الآية (55).

(31) سورة قريش ، الآيتان (3-4).

(32) سورة الفتح ، الآية (27).

(33) أمين هويدي، في السياسة والأمن، (بيروت: معهد الإنماء العربي، سنة 1982) ص 27.

(34) عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي، (القاهرة: أوراق للنشر والأبحاث، سنة 1412هـ) ص13.

(35) علي الدين هلال، العرب والعالم، ط1 (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، سنة 1988) ص 140.

(36) عبد الله مسعود القباع، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ط2 (القاهرة، مطابع الفرزدق التجارية سنة 1990) ، ص352.

(37) محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، 2009، متاح على الرابط hffp://www.mokarabaf.com/s6061.htm تاريخ الزيارة: 2019/6/24، الساعة 00: 10 مساءً

(38) البشير علي الكوت، مقدمة في الأمن القومي الليبي، مرجع سابق، ص

(39) مصطفى الهادي أبو لقمة، مدخل عام الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا (سرت، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995) ص17.

(40) محمد رياض كوثر، إفريقيا : دراسة لمقومات القارة (بيروت: دار النهضة العربية، سنة 1973) ص159.

(41) عمران عبد السلام الصفراني، حسين صالح جوان، الهجرة الدولية إلى ليبيا، ط1، (طرابلس: ليبيا، الناشر المنطقة الدولية للهجرة، سنة 2008) ص22.

(42) علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي المشكل والآثار، بلدان العبور نموذجا، (ليبيا: مركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، سنة 2007) ص ص 150/ 153.

(43) الهادي سالم محمد الأعور، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الإقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، جنزور، سنة 2008، 136.

(44) عمران عبد السلام الصفراني، حسين صالح جوان، الهجرة الدولية إلى ليبيا، مرجع سابق، ص26.

(45) أحمد يوسف أحمد، عثرات "الربيع العربي" محاولة للفهم، على الرابط التالي: hffp://ahmadyussef.com/AeficlesDefails.asp?ArficleD=613

(46) مؤسسة صوت المستقبل للإعلام والثقافة والإعلان، ليبيا، حرة، الموقع: WWW/facebook/com/rebellion/feb17.jalv.

(47) محمود معروف، التصدي للهجرة أولوية، من الموقع الإلكتروني: Hffp://www/aljazeera.nebellion/fe.org/sav/swwissinfo.hfm17sife.sect

(48) صابر الهاشمي، المخاطر المحتملة للهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، ورقة بحثية مقدمة لندوة (الحريك) الهجرة غير الشرعية المخاطر والتحديات، الرباط، مركز دراسات الهجرة غير الشرعية، 2002، ص5.

(49) شهيرة الباز، تقرير المنظمات الأهلية الرسمية على مشارف القرن الحادي والعشرون، محددات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية الرسمية، سنة1997، ص78.

(50) أحمد زكي بدوي، علاقات العمل في الدول العربية، مرجع سابق ذكره، ص53.